

محل فصل في بيان فضل الصلاة عن الله تعالى في حق ذلك الوعد فانه من حق الصلاة  
وانما لو كانت الصلاة بعبادة واحدة في الجملة والعبادة في حقها ما لفتة غير  
تخصيص جمعية العباد بكونها الوعدا نيا فان بعض الناس وما يدعي على سماع  
ذلك الوعد اذا كان بعبادة واحدة وهو ما كان سدي على الخواص بقول يدي  
حل من يقول بوجوب خطبة نسط على حال لا يراعي العلم بوجوب الخطبة من على حال  
احاد الناس في الكابر لظهوره قلوبهم يتكون في حصول جمعية قلوبهم على الله  
بانه في تقديره على غيرهم وذلك في التول في خطبة العبد في الكسوف والاحتساف  
فان قال قائل في لم تنسح الخطبتان بين يدي من الصلاة الجسد تهديا  
بحصول العتد في الله تعالى في الصلاة فاجواب انما لا يشرع ذلك تخفيفا  
على الامة ولان الصلاة الجسد تهديا من بعضها بعضا في الامور بخلافه باق  
في الاستمرار او السنة مرة فان القلب وما كان مستمرا في اودية الدنيا فالحق  
الم يبد طريق محبته فانهم ومن ذلك قول الشافعي وما لك في ارجح ورايته  
انه لا بد من الاتيان في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في العادة مستقلة على خمسة  
او كان حمد الله تعالى في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالسنن  
وقراءة اية ميمته والاعمال الميمية في الموصفات قول في حنيفة وعالم في احد  
ورايته في لوسج او ملل اجزاه ولو قال الحمد لله ونزل كفاة ذلك ولم يخج  
الى غيره وحال في ذلك ابو يوسف ومحمد في الامم من كلام يسمي خطبة في العادة  
والخطبة الخطبة الاملتظ هو لانه قال في الاول سنة وما بعده محفف فرج  
الامر الى مرتين الميزان في وجوب الاول لا يتبع فلم يلبثنا ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم خطبة الجمعة الا وفرض الجمعة اركان المذكور ووجه ما بعد  
حصوله في كوال السال الوعد بذكر الله تعالى وتحمده ولقيل له ولست يدي  
القران العظيم وذكر اسمه فيه فصل فاذا كان في كراسم الله يكي قراءة القرآن  
في الصلاة في خطبة الجمعة اوله في ذلك الامل اللغوي كل كلام يستعمل على امر عظيم  
يسمى خطبة واسم الله امر جليل عظيم بالانفاق في من ذلك قولنا لك والشافعي  
بوجوب القيام على الفاد في الخطبة من قول في حنيفة ووجه عدم وجوبه  
فالاول سنة والشافعي محفف فرج الامر الى مرتين الميزان في وجوب الاول ان  
مفضل لداعي الى الله تعالى فيصنع اطراف العزم وسنة الامتياز بامرته تعالى

والخطبة

والخطبة على لسان نبي في ذلك مكان القول بالوجوب للقيام بالخطبتين  
معتنبا لاسيما عند من يقول انها لعل عن الركعتين ووجه الثاني ان المراد  
اقبال كلام الوعد الى سماع الحاضر في الركعتين ووجه الثاني ان المراد  
لا سيما عند من يقول باستيفاء الخطبة في الركعتين المصير فاعلم ذلك ومن ذلك قول  
الشافعي بوجوب الخطبتين في الركعتين مع قول غيره بوجوب واحدة فالاول سنة  
وذلك في الاتباع والشافعي يخفف وذلك في النفا على جلية الاسترخاء في الصلاة  
فرج الامر الى مرتين الميزان في من ذلك قولنا لك ولحنيفة والشافعي في ذلك  
المرجح في اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قولنا الشافعي في ارجح قوله  
باشتراط الطهارة فيهما فالاول يخفف والشافعي في اشتراط الطهارة في  
الميزان ووجه الاول ان غاية امر الخطبة ان يكونا قراة واحدة وذلك كما ينفع  
المرور بالاجماع ووجه الثاني في الخطبة باختياط مع الاتباع للشافعي والشافعي  
الراشد في الاختلاف لا يكونا في الركعتين عند الشافعي كما قاله بعضه فنعمر  
ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة في الخطبتين في اركان الراجح عندك ان الجمعة  
صلاة كاملة على جملتها وليست الخطبتان في الاخر الركعتين ولو سجدا باليد  
الركعتين فما لانه لم يرد عن الشافعي فيه شيء من ذلك قولنا الشافعي واسم  
يستعمل في الخطبة اصعب الميزان يسأل على الحاضر من قولنا في حنيفة وعالم  
ان ذلك مكروه ووجه الاول لا يتبع ولانه قد عرض بالصعود عن الحاضر في  
بأسنه باره اياه فسن له السلام على قاعة السلام في غيره الموضع ووجه  
الثاني ان السلام لما شرع للامان من وقوعه الذي من اجل تسليم عليه ومضرب  
الخطبة على الامان بدانه بل بعضهم يفترون مسوقا به اذا خرج عليهم فالسلام  
عليهم مني على نسبتهم الى رسول الطريرع وسوء طوبى لهما فان قال قائل ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا اصعدوا احد المنيتر  
فاجواب ان سلام الانبياء والصالحين يجوز على الانسان للماضين في انتم  
في امان من ان يتخلفوا اما وعظما كرهه على انسان الشافعي وليس المراد انه في امان  
هنا ان يزدرك يعجز وقد قدع ونظير ذلك في الكلام على قول المصنف في التقدير  
السلام عليه بها النبي ورحمة الله وركانه اي ان في امان من ان يزدرك رسول الله  
انما شرع على لان الامان في الاصل لا يكون الا من الاعمال الالادي في من ذلك